خلال اجتماعه مع لجنة الشؤون المالية البرلمانية

الصالح : «ورقة حكومية» للإصلاح الاقتصادي من ستة محاور

■ ملتزمون أمام اللجنة والقيادة السياسية بتنفيذ البرامج وفق الأزمان والإطار المحدد

الفريق الحكومي اثناء الاجتماع

الصالح متحدثا

كتب مصطفى كامل

كشف وزير المالية عن تقديم الحكومة خلال اجتماعها مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس ورقة في شان (الاجراءات الداعمة لمسار الاصلاح المالي والاقتصادي في المدى المتوسط) متضمنة ستة محاور اساسية.

وقال الوزير الصالح في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان المحور الاول في هذه الورقة يتناول الاصلاح المالي فيما يتضمن المحور الثاني اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وثالثا زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ورابعا مشاركة المواطنين في تملك المشروعات وخامسا اصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية وسادسا الاصلاح التشريعي والمؤسسي والاجراءات المساندة.

واوضح ان هذه الورقة تضمنت 41 مشروعا منها 23 مشروع برنامج قصير الاجل جميعها تصب في المحور الأول المتعلق بالاصلاح المالي الى جانب 13 مشروعا متوسط الاجل و5 برامج تبدا بقصيرة الاجل الى متوسطة الأجل.

وقال ان الورقة المقدمة تضمنت الاجراءات والمتطلبات الخاصة بالجهات المعنية وفق برامج وتواريخ محددة مؤكدا التزام الحكومة امام اللجنة والقيادة السياسية بتنفيذ تلك البرامج وفق الأزمان والاطار المحدد.

واضاف ان محافظ البنك المركزي محمد الهاشل حضر اجتماع اللجنة حيث استعرض وجهة نظره وتقريره في شان الوضع الراهن للمالية العامة للدولة والمتعلق بالاجراء الذي اتخذته مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني اخيرا بوضعها عدد من الدول ضمنهم الكويت تحت المراجعة.

وقال انه «خلال شهرين إن لم تكن هناك اجراءات فاعلة وسريعة لها اثر على المالية العامة والحفاظ على قدرة الدولة باستدامة متانتها المالية فإن ذلك سوف ينعكس سلبا على تصنيف دولة الكويت الائتماني لما له من تبعات سلبية على المؤسسات المالية ومن ثم قد يؤثر ذلك على جزء من السياسة النقدية».

■ الجبري : الخطة الحكومية فيها الكثير من سبل ترشيد الإنفاق وكنا ننتظرها منذ فترة طويلة

■ إن لم تكن هناك إجراءات فاعلة خلال شهرين فإن ذلك سوف ينعكس سلبا على تصنيف الدولة

■ السلطتان التشريعية والتنفيذية أمامهما مسؤولية حتمية عاجلة بأخذ إجراءات إصلاحية سريعة

اعضاء اللجنة المالية

واضاف ان المحافظ شدد في ورقته على ان السلطتين التشريعية والتنفيذية امامهما مسؤلية «حتمية عاجلة بأخذ اجراءات اصلاحية سريعة قصيرة ومتوسطة المدى حتى تثبت امام العالم الخارجي ومؤسسات التصنيف العالمية ان هناك قرارات فاعلة في الكويت ذات جدوى على المالية العامة باتجاه ايجابي حيث نطمح ان نحافظ من بعدها على تصنيفنا الائتماني وان تكون النظرة المستقبلية نظرة ايجابية».

وبسؤاله حول ما تردد عن اعادة تشكيل هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص عبر وزير المالية عن شكره وتقديره لمدير عام الهيئة السابق عادل الرومي على شروعه في وضع البنية التحتية للهيئة وتعاونه مع السلطة التشريعية في تعديل قانون الشراكة وانطلاق مشاريعها مشيرا الى ان المدير السابق عبر عن رغبته بالابتعاد عن المسؤولية لظروفه الشخصية الخاصة وتمسك بطلبه حيث تم اختيار مطلق الصانع بديلا عنه «ونحن على ثقة بأن الأخ الصانع سيستمر بالمسيرة والقاعدة الأساسية التي بداها الاخ الرومي».

وحول مشاريع الخصخصة قال الوزير الصالح ان الخصخصة بمجملها تهدف الى «استفادة المواطنين ومشاركتهم حتى يعم الخير على الجميع» موضحا في شان ما صرح به في السابق على سبيل المثال حول خصخصة الخدمات المساندة للانتاج النفطي ان «من الممكن بحث ان يخصص جزء منها للاكتتاب عام للمواطنين حتى يستفيدوا من ارباح هذه الشركات على ان تبقى للحكومة الاغلبية للسيطرة على هذه الشركات وان تدرج هذه الشركات باسواق المال وهي دراسات وتوجهات تصب بالمصلحة العامة».

وحول الموعد المتوقع للاتفاق على الوثيقة المقدمة من الحكومة هذا الشأن كما سنستمع لوجهات نظر النواب ومتى ما وجدنا ان هناك فكرة تحقق الغاية الاساسية من ترشيد الدعوم والمساهمة في الحد من الاستهلاك ستأخذ بها حيث ان الهدف الأساسي ليس جباية الأموال».

ومن جانبه أوضح مقرر اللجنة المالية والاقتصادية محمدالجبري بان اللجنة استكملت في اجتماع أمس للمناقشات المتعلقة بالوضع الاقتصادي بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح بالاضافة الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمدالعبدالله ووزيرة التنمية والتخطيط هندالصبيح الى جانب وزير الكهرباء والماء أحمد الجسار وعدد من مسؤولي الجهات الحكومية ذات الصلة.

وقال الجبري في تصريح صحافي عقب الاجتماع « اطلعنا على الخطة التي أعدتها الحكومة للمعالجة الاختلالات الاقتصادية وترشيد الإنفاق العام وتقنين الدعوم واصفا الخطة بالطموحة.

وأضاف الجبري تضمنت الخطة إصلاحات اقتصادية كنا ننتظرها منذ فترة طويلة واليوم أتت بها الحكومة للجنة وفيها الكثير من سبل ترشيد الإنفاق العام وفيها نظره مستقبلية لتنويع مصادر الدخل لافتا الى ان محافظ البنك المركزي قدم شرح وافي بخصوص الوضع الاقتصادي وما يخص واجراءات اصلاح الاختلالات المالية قال الوزير الصالح ان هناك امور تتعلق بالسلطة التشريعية واخرى بالسلطة التنفيذية حيث ستبادر الحكومة بتقديم مشاريع قوانين للمجلس في هذا الشأن على ان تبادر بتطبيق الجانب التنفيذي بالوثيقة.

وقال ان محافظ البنك المركزي أكد خلال الاجتماع ان «اليوم والساعة محسوبتان علينا في الاصلاحات الاقتصادية..ونحن مستعجلين جدا في اتخاذ هذه الاجراءات والقرارات».

وفي شأن الدعوم وشرائح الكهرباء والماء قال الوزير ان الحكومة ترى ان ما قدمته للجنة الشؤون المالية «هو الأفضل في ايضا ما تم تداوله بشان الوكالات العالمية المختصة بالتصنيف الائتماني وبان الكويت بوضعها الاقتصادي الحالي تحت دراسة من قبل هذة الوكالات لمعرفة تصنيفها الائتماني

واكد الجبري بأن نتائج دراسة الوكالات العالمية ستظهر خلال شهرين فيما يختص بتصنيفها الائتماني مشيرا الى انه اذا لم يكون هناك خطة واضحة للعالم للإصلاح الاقتصادي فمن الطبيعي ان تتأثر الكويت وهو ما لا نتمناه.

وشدد الجبري بان الكويت قادرة على تجاوز هذة المسالة من خلال تحمل الجميع للمسؤولية في هذا الجانب حكومة ومجلس امة من خلال الاستعجال في إقرار الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة بتعاون الجميع لتجنيب الكويت تخفيض تصنيفها الائتماني العالمي مبينا ان هناك ثلاثة دول خليجية تم تخفيض تصنيفها التنمية وبالتالي ستكون هناك عوائد مالية.

وتابع الجبري اللجنة المالية في اجتماع مستمر حتى تخرج بوثيقة إصلاح اقتصادي قابلة للتنفيذ مؤكدا ان الجانبين الحكومي والنيابي قطعا شوط كبير للوصول الى وثيقة وطنية ستكون محل تطبيق خلال السنوات القليلة المقبلة.

■ إذا لم تكن هناك خطة واضحة المعالم فمن الطبيعي أن يتأثر التصنيف الائتماني للكويت

■ هناك توجه لخصخصة الخدمات المساندة للإنتاج النفطي وتخصيص جزء منها لاكتتاب المواطنين

تجاوز هذة المرحلة الصعبة.

واشار الى ان الخطة تضمن محاور رئيسية ومنها جانب الدعومات وشرائح الكهرباء والذي طلبنا من الحكومة أن يكون لها دور اعلامي لإيضاح الصورة الحقيقية للمواطنين بخصوص هذا المحور

موضحا رغم ان هناك شد وجذب بين مجلس الأمة والحكومة فيما يخص دراسة الدعوم وشرائح الكهرباء لكن الجانبين متفقين على ان الزيادة في تعرفة الكهرباء لا تمس اصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة

واعلن الجبري ان الحكومة ستاتي بتصور اخير لشرائح الكهرباء في اجتماع لاحق قبل مناقشة تقرير اللجنة في الجلسة.

مشيرا الى ان الدعومات هو جزء نسبي وبسيط فالخطة لاتقتصر على الدعوم فقط فهي شاملة لإصلاحات اقتصادية على اكثر من صعيد فالكويت امام تحدي كبير باذن الله قادرة على تجاوزه

وقال الجبري نحن امام وضع اقتصادي غير جيد وعلينا ان نقول هذة الحقيقة من باب مكاشفة المواطنين وهو ما يحتم على الجميع القيام بمسؤوليته الوطنية حيال هذا الامر حتى نتصدى لهذا الملف ويتم معالجتة بشكل حقيقي وجذري لتحسين الوضع الاقتصادي.

وذكر الجبري تطرقنا لقضية خصخصة بعض القطاعات بهدف اشراك المواطنين لافتا الى ان المشاريع التي ستطرح للتخصيص ستكون نسبة الاكتتاب فيها بالنسبة للمواطنين ٤٠ بالمئة في اي مشروع يخصص بالاضافة الى ان هناك ١١ مشروع سيتم طرحهم بنظام «البي او تي» خلال العام الجاري والمقبل سيكون نسبة اكتتاب المواطنين فيها ٥٠ بالمئة وبهذا يصبح المواطنين شركاء اساسيين في التنمية وبالتالي ستكون هناك عوائد مالية.

وتابع الجبري اللجنة المالية الامس استطعنا ان نصل مع الحكومة لرؤية وخطة طموحة وسنعمل على تنفيذ خطة الإصلاحات الاقتصادية بالتوافق مع الحكومة لمصلحة الاقتصادي الوطني الذي يملك من الامكانات ما تستطيع الكويت من خلالة

وافقت على رفع الحصانة عن دشتي

«التشريعية» أقرت تعديل الدوائر إلى 5 وصوتين

وافقت اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية على المذكرة التي رفعت للجنة من وزارة العدل برفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في قضية رقم 10/ 2016 حصر امن دولة حيث اجتمع كل من رئيس اللجنة مبارك الحريص والمقرر احمد القضيبي ود. عبدالرحمن الجيران وعلي الخميس.

وأكد مقرر اللجنة احمد القضيبي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع انه تم التصويت على المذكرة باجماع الحضور ومناقشتها في جلسة الثلاثاء.

وأوضح القضيبي ان اللجنة وافقت بالإجماع على المقترح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى المادة 31من القانون رقم 35 لسنة 1962 في سان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من العضو فيصل الشايع.

واضاف القضيبي ان اللجنة رفضت بالإجماع الاقتراح بقانون في سان تعديل بعض احكام القانون رقم 35 1962 في سان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من العضو عبدالحميد دشتي وذلك لوجود شبهة دستورية كما رفضت اللجنة بالإجماع الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 41 مكرر الى القانون رقم35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من العضو عبدالحميد دشتي وذلك لوجود شبهة دستورية.

وتابع ان اللجنة رفضت بالإجماع القانون رقم35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من العضو محمد طنا كما رفضت اللجنة بالإجماع المقترح بقانون المقدم من النائب سعدون حماد في شان تعديل الفقرة الاولى من المادة 21 من القانون رقم 35لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة

ولفت القضيبي الى ان اللجنة وافقت بالإجماع بصفة الاستعجال على الاقتراح بقانون ربتعديل المادة رقم 2 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من النائب عادل الخرافي فيما وافقت اللجنة بالاغلبية على الاقتراح بقانون في شان تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائب احمد مطيع العازمي بخصوص تعديل الدوائر الانتخابية بواقع خمس دوائر وصوتين وأحيلت الى اللجنة المختصة بالداخلية والدفاع.

وبين ان اللجنة رفضت كذلك بالإجماع الاقتراح بقانون في شان تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائب سعدون حماد والخاص لصوتين بالدائرة والصوت الثالث من خارجها

كما رفضت اللجنة بالإجماع الاقتراح بقانون في شان تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائب حمدان العازمي كذلك رفضت اللجنة المقترح باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائبان احمد القضيبي وراكان النصف.

اجتماع اللجنة التشريعية

من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات اعضاء مجلس الامة المقدم من الاعضاء دكتور عبد الرحمن الجيران وعودة الرويعي و أحمد مطيع العازمي وحمدان العازمي و مبارك الحريص وإحالته للجنة المختصة.

وقال : رفضت اللجنة المقترح بقانون لتعديل بعض احكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شان انتخابات أعضاء مجلس الامة المقدم من النائب عادل الخرافي فيما وافقت اللجنة بالاغلبية على الاقتراح بقانون في شان تعديل المادة الثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة المقدم من النائب احمد مطيع العازمي بخصوص تعديل الدوائر الانتخابية بواقع خمس دوائر وصوتين وأحيلت الى اللجنة المختصة بالداخلية والدفاع.

القضيبي يستغرب تأخير تعيين مجلس أمناء «مكافحة الفساد»

قال النائب احمد القضيبي خلال جلسة 12 يناير الماضي صوت المجلس على قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد وكان ومن المفترض ان يصدر قرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من وزير العدل بشأن رفع أسماء مجلس الأمناء.

ولفت القضيبي في تصريح صحافي أن المادة 57 من القانون تنص على ان تصدر اللائحة التنفيذية للقانون بناءا على بمرسوم بناءا على اقتراح مجلس الأمناء خلال شهرين من صدور القانون ونشره في الجريدة الرسمية مبينا ان القانون صدر بتاريخ 24 يناير بعدما صادق عليه سمو الأمير ونشر الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير الماضي.

وتابع : للاسف حتى الآن لم يعين مجلس الامناء والآن متبقى 10 ايام على انتهاء مهلة صدور اللائحة التنفيذية حسب القانون ولا نعلم ما هو السبب في هذا التأخير غير المبرر من قبل الحكومة مستغربا من حديث الحكومة عن الترشيد والإصلاحات الاقتصادية في الوقت الذي تتأخر فيه عن إنجاز اللوائح. وقال : نقرأ في وسائل الإعلام عن عمليات فساد وسرقات يوميا وبالتالي لابد من الإسراع في إصدار اللائحة ورفع الأسماء حتى تحقق المبدأ وتوقف التجاوزات المالية والإدارية حتى نحافظ على هذا البلد داعيا وزير العدل إلى المسارعة في رفع الأسماء لأن التأخير ليس في صالح الوزير ولا الدولة.

استقبل السفير «أندي ديتاي» بمكتبه صباح أمس

أحمد المنفوحي : تطوير آلية التعاون التجاري مع بلجيكا

كتب محمود اللافي

استقبل مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي بمكتبه صباح أمس سفير مملكة بلجيكا لدى دولة الكويت آندي ديتاي يرافقه المستشار التجاري والاقتصادي بالسفارة محمد منيف الكيلاني وتم خلال اللقاء بحث كيفية تطوير آلية التعاون التجاري بين البلدين بما يضمن تيسير عملية إستيراد المواد الغذائية من مملكة بلجيكا وضمان الغضاء على أية عراقيل تصادف عملية التبادل التجاري.

حضر اللقاء نائب مدير إدارة العلاقات العامة بالبلدية عبد المحسن ابا الخيل.